يبدو ان إعلان الرئيس التونسي قيس سعيّد عن رغبته في تعديل النظام السياسي في البلاد، عن طريق الدستور، سيرتد عليه، إذ بدأت الأصوات الرافضة للمس بدستور 2014 تعلو

تونس
صوت رافضي ضرب الدستور يعلو

للحديث تتمة...

الجزائر... حكومة النوايا

عثمان لحياني

نصّ إنشائي طويل وتخمة من الأمنيات وحزمة من النوايا الحكومية، هكذا يمكن وصف ما تضمنه برنامج الحكومة الجزائرية، الذي وضع بين أيدي نواب البرلمان لمناقشته، أول من أمس الإثنين. في الحقيقة، النوايا الحسنة لا تناقش، وليس على النواب والجزائريين في هذه الحالة سوى تصديق الحكومة في ما تتمنى أن تفعل، ولكن ليس هذا هو بيت القصيد والمعضلة ليست في النوايا، ولكنها تكمن في التفاصيل.

يمكن أن يلحظ الجميع في الجزائر، مواطنين ونواباً، نخباً وسياسيين، أن نص الخطة الحكومية فقير جداً من جهة المحددات السياسية والاقتصادية التي تجعل منه وثيقة ذات معنى، ونصاً مرجعياً يمكن العودة إليها لمساءلة الحكومة على المنجز من المتأخر. لم تضع الحكومة لنفسها أية أجندة زمنية لتطبيق برنامجها، ولم تضبط أي مقترح من مقترحات الإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي بتصور مرحلي واضح ومحدد بظرفية زمنية. كما أنها لم تضع مواعيد قصوى مثلاً لصدور قوانين الإعلام والجمعيات والأحزاب، ولم تقل للجزائريين كم مؤسسة صغيرة ستلتزم بإنشائها، وكم وظيفة ستوفر وما هي نسبة النمو الموعودة. ولم تقدم التزاماً بعدد المستشفيات والمدارس التي ستشيّد، وكيفية تخفيف الاكتظاظ في التعليم. ولم تشرح للجزائريين كيف ستصلح المصارف وشركات النقل، وكم محطة كهرباء ستبني وكيف تحلّ أزمة المياه وغير ذلك.

على هذا النحو تصبح الحكومة في منأى عن أي تقييم أو محاسبة مستقبلاً، في مؤشر بالغ السلبية عن قيمة الوقت في العقل الحاكم وفي تدبير الشأن العام في الجزائر، مع أنه العامل الأبرز في كل تخطيط ويتجاوز في أهميته المقدرات المادية، والمفارقة أن رئيس الحكومة أيمن بن عبد الرحمن رجل اقتصاد ومالية (يجمع الآن بين رئاسة الحكومة ووزارة المالية)، ويدرك أكثر من غيره ان علوم التسيير السياسي والتدبير الاقتصادي تطورت كثيراً، وأن الإدارة الحديثة للحكم وتسيير الشأن العام وتطوير القطاعات الاقتصادية وإصلاح المعضلات الاجتماعية، تعتمد بالأساس على معايير علمية وتخطيط منتظم، عبر وضع أهداف واضحة بسقف استشرافي معين، وفقاً للمقدرات الاقتصادية والمالية الخانقة بحزمة نوايا وبخطة حكومية تغيب فيها الرؤية والأهداف، وتنوب عنها النوايا. وحين تغيب الرؤية يغيب المنجز.

يخشى التونسيون من المس بمكتسبات الحقوق والحريات (الناظوري بن ابراهيم/Getty)

تونس ـ **العربي الجديد**

بذلت تصريحات الرئيس التونسي قيس سعيّد، يوم السبت الماضي، وقبله مستشاره وليد الحجام، حول رغبة الأول بتعليق العمل بالدستور الذي أبصر النور في عام 2014، وإجراء تعديل على النظام السياسي في البلاد خاضع لاستقتاء، المزاج العام في تونس، خصوصاً السياسي والحقوقي، بعدما كان الجميع، سواء من المعارضين للإجراءات الاستثنائية التي اتخذها سعيّد في 25 يوليو/ تموز الماضي، لجهة تجميد عمل البرلمان وإقالة الحكومة، أو المؤيدين لها، لا يزال في حالة انتظار للخطوة التالية. وجاء إفصاح سعيّد عن مشروعه، وخططه، وهي الأوضح إلى الآن منذ يوليو الماضي، ليدق جرس الإنذار والخشية من عودة تونس إلى نظام الاستبداد، عبر فرض النظام الرئاسي، الذي لم يخف الرئيس التونسي رغبته باعتماده. وعلى وقع تلك التصريحات، بدأت أصوات الرافضين لضرب الدستور تعلو، وسط تحذيرات أيضاً من إطالة أمد الوضع الراهن، علماً أن أي مشروع لتعديل الدستور يتطلب وقتاً، وحواراً مجتمعياً وسياسياً، ليس لتونس الرفاهية حالياً للخوض به، وسط الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تحاصرها، وفي ظلّ تعطل عمل البرلمان وغياب المحكمة الدستورية. وردا على خطط سعيّد، شهدت مواقف بعض الأحزاب والشخصيات السياسية التي كانت مساندة له، تحولاً واضحاً نحو معارضته، بما قد يؤدي تدريجياً إلى عزله سياسياً.

ودفعت الخطط الرئاسية في تونس لضرب دستور 2014، إلى تبلور دعوات للخروج إلى الشارع والتظاهر. وتناقل نشطاء ونواب وسياسيون، خلال اليومين الماضيين، عريضة تدعو المواطنين إلى «التنظّم والتنسيق التلقائي، تمسكاً بالديمقراطية أسلوباً في التدبير العام ولجماً للاستبداد وردعاً لعصابات الفساد». وتضمنت العريضة شعارات التحرك التي لخصتها في أربع نقاط: «يسقط الانقلاب على الدستور، يسقط وضع الاستثناء، لا للمحاكمات العسكرية، الاستبداد حاضنة الفساد».

وفي السياق السياسي، اتخذت مواقف «التيار الديمقراطي»، أحد أبرز داعمي سعيّد قبل منعرج 25 يوليو الماضي، نبرة أكثر حدّة، لترتفع أصوات قيادات هذا الحزب بشكل لافت، رافضة ومعارضة لأي «انحراف» ينوي الرئيس التونسي القيام به، خصوصاً لجهة تعليق العمل بالدستور أو تعديله بشكل أحادي وفردي، وذهابه إلى فرض النظام الرئاسي من دون إشراك الطيف السياسي والمجتمعي، وتحولت تصريحات قيادة التيار ومركزيتها، إلى الجهة المنددة بتواتر التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان التي مستهم بشكل مباشر، إضافة إلى التحذيرات من الالتفاف على الدستور. وحذّرت القيادية والنائبة عن «التيار الديمقراطي» سامية عبّو من أن «الطريق الذي يسلكه رئيس الجمهورية خاطئ، وسيحكم على تونس والأجيال المقبلة بأن تعيش منظومة الخراب والفساد ذاتها طوال عقود». وشدّدت عبو، في تصريحات صحافية، على أن «المشكلة ليست في النظام السياسي، بل في عدم حتى يكون تعديل الدستور دستورياً يجب أن يكون هناك مجلس نواب شعب (برلمان) مضطلع بكامل مهامه، ومحكمة دستورية كاملة التركيبة؟».

خرجت دعوات للتظاهر رفضاً للانقلاب او تعديل الدستور

اتخذت بعض الأحزاب مواقف أكثر حدّة ضده

من جهتها، اعتبرت منظمة «أنا يقظ» الرقابية المستقلة في تونس، أن تأكيد سعيّد على «احترامه للدستور وللإجراءات مع إمكانية إدخال تعديلات على النص الدستوري، يتعارض مع التدابير التي اتخذها»، مشددة على أنه «لا يمكن تعديل الدستور في ظلّ تجميد اختصاصات المجلس النيابي، طبقاً للفصلين 143 و144 من الباب الثامن من الدستور، هذا إن تغاضينا مرّة أخرى عن دور المحكمة الدستورية نظراً لاستحالة إرسائها في الوقت الراهن». وأوضحت المنظمة، في بيان أصدرته أمس الثلاثاء، أن «التدابير الاستثنائية، وإن كانت تندرج في إطار الدستور كما أكد رئيس الجمهورية، فإنها يجب أن تهدف إلى تأمين عودة السير العادي للدوالب الدولة في أقرب الآجال»، خصوصاً «في ظلّ الشلل التام الذي أصاب مؤسسات الدولة، منها البرلمان في وظيفتيه التشريعية والإدارية، وكذلك مؤسسة رئاسة الحكومة الخاضعة لمبدأ استمرارية المرفق العام». وجددت المنظمة دعوتها للرئيس التونسي لتحديد الأسباب التي ينهي بزوالها العمل بهذه التدابير، كما اقتضاه الفصل 80 من الدستور (الذي استند إليه سعيّد لاتخاذ إجراءاته). ورأت أن «اعتبار مصدر الخطر الداهم (بحسب المادة)، هو البرلمان المجمد، يضعنا مجدداً أمام مأزق التأويل الدستوري ومفارقة القاعدة والاستثناء، والحال أن الوضع لا يحتمل النقاشات القانونية غير المثمرة، كما لا يحتمل استمرار اختلال التوازن بين السلطات حتى إشعار آخر، حيث إن هذا يتعارض مع ما جاء في توطئة الدستور التي تمثل جزءاً لا يتجزأ منه «الفصل 145)». وقال البيان: «إننا في إطار متابعتنا لأعمال رئيس الجمهورية لتحقيق وعوده للشعب، نجد الحصيلة سلبيّة، فمنذ توليه للرئاسة، لم يتقدم بأي مبادرة تشريعية ولم يف بأغلبية الوعود التي قدمها، من ذلك تمديد حالة الطوارئ والتضييق على الحريات والحقوق».

وتعليقاً على هذه التحذيرات، رأى المحلل السياسي الحبيب بوعجيلة أن «الأحزاب المساندة لقيس سعيّد، وبمجرد إعلانه عن الإجراءات الاستثنائية، دبّت الخلافات في داخلها»، معتبراً في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «اليوم، أصبح واضحاً أن لا أحد بإمكانه مواصلة الدفاع عما قام به سعيّد، ثم يقدم ويصنف نفسه ديمقراطياً». ورأت على المقلب الآخر، طالب نواب في البرلمان التونسي، أمس، بسحب الثقة من رئيسه راشد الغنوشي، ونائبته (عن قلب تونس) سميرة الشواشي، وذلك في عريضة نشرت إذاعة موزاييك نسخة منها، مشيرة إلى أنها علمت من مصادر موثوقة أنّ مجموعة من الكتل البرلمانية المجمّدة شرعت في ترويج العريضة، محملة كلاً من الغنوشي والشواشي مسؤولية سوء إدارة المجلس، ما أدى إلى تعليق نشاطه من قبل رئيس الجمهورية. وكانت رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي قد اعتبرت، أول من أمس، أن «سحب الثقة من الغنوشي ضرورة قصوى»، وقالت في فيديو نشرته على صفحتها بفيسبوك، إنها ستقوم «بإيداع عريضة لهذا الغرض بتوقيع أعضاء كتلة الحزب، وستكون مفتوحة لكل النواب الوطنيين للمشاركة فيها».

حتى يكون تعديل الدستور دستورياً يجب أن يكون هناك مجلس نواب شعب (برلمان) مضطلع بكامل مهامه، ومحكمة دستورية كاملة التركيبة؟».

من جهتها، اعتبرت منظمة «أنا يقظ» الرقابية المستقلة في تونس، أن تأكيد سعيّد على «احترامه للدستور وللإجراءات مع إمكانية إدخال تعديلات على النص الدستوري، يتعارض مع التدابير التي اتخذها»، مشددة على أنه «لا يمكن تعديل الدستور في ظلّ تجميد اختصاصات المجلس النيابي، طبقاً للفصلين 143 و144 من الباب الثامن من الدستور، هذا إن تغاضينا مرّة أخرى عن دور المحكمة الدستورية نظراً لاستحالة إرسائها في الوقت الراهن». وأوضحت المنظمة، في بيان أصدرته أمس الثلاثاء، أن «التدابير الاستثنائية، وإن كانت تندرج في إطار الدستور كما أكد رئيس الجمهورية، فإنها يجب أن تهدف إلى تأمين عودة السير العادي للدوالب الدولة في أقرب الآجال»، خصوصاً «في ظلّ الشلل التام الذي أصاب مؤسسات الدولة، منها البرلمان في وظيفتيه التشريعية والإدارية، وكذلك مؤسسة رئاسة الحكومة الخاضعة لمبدأ استمرارية المرفق العام». وجددت المنظمة دعوتها للرئيس التونسي لتحديد الأسباب التي ينهي بزوالها العمل بهذه التدابير، كما اقتضاه الفصل 80 من الدستور (الذي استند إليه سعيّد لاتخاذ إجراءاته). ورأت أن «اعتبار مصدر الخطر الداهم (بحسب المادة)، هو البرلمان المجمد، يضعنا مجدداً أمام مأزق التأويل الدستوري ومفارقة القاعدة والاستثناء، والحال أن الوضع لا يحتمل النقاشات القانونية غير المثمرة، كما لا يحتمل استمرار اختلال التوازن بين السلطات حتى إشعار آخر، حيث إن هذا يتعارض مع ما جاء في توطئة الدستور التي تمثل جزءاً لا يتجزأ منه «الفصل 145)». وقال البيان: «إننا في إطار متابعتنا لأعمال رئيس الجمهورية لتحقيق وعوده للشعب، نجد الحصيلة سلبيّة، فمنذ توليه للرئاسة، لم يتقدم بأي مبادرة تشريعية ولم يف بأغلبية الوعود التي قدمها، من ذلك تمديد حالة الطوارئ والتضييق على الحريات والحقوق».

وتعليقاً على هذه التحذيرات، رأى المحلل السياسي الحبيب بوعجيلة أن «الأحزاب المساندة لقيس سعيّد، وبمجرد إعلانه عن الإجراءات الاستثنائية، دبّت الخلافات في داخلها»، معتبراً في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «اليوم، أصبح واضحاً أن لا أحد بإمكانه مواصلة الدفاع عما قام به سعيّد، ثم يقدم ويصنف نفسه ديمقراطياً». ورأت على المقلب الآخر، طالب نواب في البرلمان التونسي، أمس، بسحب الثقة من رئيسه راشد الغنوشي، ونائبته (عن قلب تونس) سميرة الشواشي، وذلك في عريضة نشرت إذاعة موزاييك نسخة منها، مشيرة إلى أنها علمت من مصادر موثوقة أنّ مجموعة من الكتل البرلمانية المجمّدة شرعت في ترويج العريضة، محملة كلاً من الغنوشي والشواشي مسؤولية سوء إدارة المجلس، ما أدى إلى تعليق نشاطه من قبل رئيس الجمهورية. وكانت رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي قد اعتبرت، أول من أمس، أن «سحب الثقة من الغنوشي ضرورة قصوى»، وقالت في فيديو نشرته على صفحتها بفيسبوك، إنها ستقوم «بإيداع عريضة لهذا الغرض بتوقيع أعضاء كتلة الحزب، وستكون مفتوحة لكل النواب الوطنيين للمشاركة فيها».

إعادة الاستبداد من بوابة النظام الرئاسي

يحذّر خبراء دستوريون في تونس، من تعليق الرئيس قيس سعيّد العمل بدستور 2014 أو تعديله، ما سيرتد عليه في حال فرض النظام الرئاسي وإعادة البلاد إلى الديكتاتورية المبطنة، ونسف مكاسب وطنية

كاشف سعيّد اخيرا عن رغبته بتعديل الدستور (الناظوري)

تونس ـ **آدم يوسف**

يتفاقم الجدل القانوني والسياسي في تونس بعد المؤشرات بشأن نوايا الرئيس قيس سعيّد، بالتوجه نحو تعليق العمل بالدستور أو تعديله، وذهابه نحو إرساء نظام رئاسي، وسط تحذيرات من عودة تونس إلى مربع الاستبداد. وعلى الرغم من إعلان سعيّد أول من أمس السبت، في تصريحات لوسائل إعلام، «احترامه للدستور وللشرعية»، لكنه أرفق ذلك بالقول إن «ذلك لا يمنع من إدخال تعديلات على نصّ الدستور»، معتبراً أن «الشعب سئم هذا الدستور ومن حقّه أن يعبر عن إرادته». وبدت كلمات سعيّد أخفّ وطأة من تصريحات مستشاره، وليد الحجام، الذي أفصح الأربعاء الماضي، عن نوايا تعليق العمل بالدستور التونسي، وإصدار قانون منظم للسلطات العمومية، يرسي نظاماً سياسياً رئاسياً، الأمر الذي أثار حفيظة غالبية الأحزاب، وعمّق مخاوفها ومخاوف الخبراء في القانون الدستوري، من عودة الاستبداد عبر نافذة النظام الرئاسي من جديد.

واعتبر عمر الشتوي، رئيس اللجنة التأسيسية التي صاغت النظام السياسي في دستور عام 2014، أن «تعليق العمل بالدستور هو إجراء غير دستوري، فحتى الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، في نظام ديكتاتوري، لم يعلقا العمل بالدستور»، موضحاً أنه «بهروب بن علي في عام 2011، اجتمع البرلمان وأوجد مخرجاً دستورياً، وفوّض سلطاته للرئيس المؤقت فؤاد المبزع، لحلّ مجلس النواب وإصدار تنظيم منظم للسلطة العمومية». وشدد الشتوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، على أن «أي تعديل دستوري خارج عن الإجراءات المنظمة في الدستور يعد انقلاباً». واعتبر الشتوي أنه ينبغي على سعيّد أن «يقدم مقترحه ويتم التداول حوله في حوار وطني، ويتم اعتماد الإجراءات الدستورية»، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن «أحداً لا يقبل إن الدستور محصن من التعديل». وحول ذلك، قال إن «الدستور التونسي قابل للتعديل على غرار جميع دساتير العالم، من خلال تقديم مشروع تعديل من قبل رئيس الجمهورية أو مجموعة من النواب، وهذا المسار منظم في الباب الثامن من الدستور». وأوضح الشتوي أن «هذا الأمر يتطلب تركيز المحكمة الدستورية التي تنظر في مشروعية التعديل الدستوري، وعدم مخالفته للقواعد المحظورة من التعديل على غرار مدنية الدولة والحقوق والحريات، وتمديد في مدد ولاية رئيس الجمهورية».

ولفت رئيس لجنة السلطتين إلى أن «تعديل الدستور يحتاج إجماعاً، على غرار الشرعية التي اكتسبها دستور 2014 الذي تمّت المصادقة عليه بإجماع أعلى حتى من دستور 1957، وذلك بموافقة 200 نائب من أصل 216، وهي تعد أعلى أغلبية تصوت عرفها»، مؤكداً أن لهذا الدستور مشروعية واسعة، بحيث لم يكن هناك حزب أو تيار سياسي، حتى من المعارضة، خارج الإجماع على دستور 2014. وبيّن الشتوي أن «تعديل الدستور يحتاج نقاشاً واسعاً حول المقترح، مقارنة بدستور 2014 الذي استغرق عامين ليتم وضعه بشكل تشاركي، مبيناً أن المداولات البرلمانية حينها («كانت علنية) وشاركت فيها المنظمات والهياكل، بحضور الصحافة والإعلام، حيث تم الاستماع إلى مواقف وآراء مختلف السلطات والهيئات والتيارات السياسية ووزراء سابقين»، كما أشار إلى أنه «تمّ حينها تخصيص أكثر من 450 اجتماعاً شعبياً مفتوحاً، شارك فيه المواطنون العاديون، لإبداء رأيهم في الدستور، مع رفع تقرير عن المقترحات وحوصلتها، أخذاً بالاعتبار لمقترحات المواطنين».

ولفت الشتوي إلى أن «تعديل الدستور ليس من حاجيات (جزء من) الشعب الذي احتج في 25 يوليو/تموز الماضي، من أجل مطالب اجتماعية واقتصادية، علماً أن تعديل الدستور يحتاج إلى وقت طويل على حساب هذه المطالب». وحذّر من أنه «بتعليق أو إلغاء دستور 2014، سيكون رئيس الجمهورية غير آمن، لأنه سيصبح بلا شرعية، إذ يمكن لأي كان أن يأتي ليهدد سلطته التي يحميها الدستور»، لافتاً إلى أن هذا الدستور «هو ضمانة للرئيس ووسيلة لحمايته ولتأمينه». وفي سياق ذلك، ذكّر الشتوي بأن «توزيع السلطات وتقاسم المسؤولية هما من صلحة الرئيس، وبعدائه عن الاستهداف من أي مؤامرات أو تهديدات».

وحول اعتماد الرئيس الاستفتاء لتعليق الدستور أو تعليقه، اعتبر الشتوي أن «نسب الخطأ في الاستفتاء، على الرغم من وعي المجتمعات الديمقراطية، تصل إلى 20 في المائة، لأن الاستفتاء غير مسبوق بمداولات ديمقراطية حتى يعرف الشعب الرأي والرأي المخالف، وحتى يتبين الحكمة في اختيار نعم أو لا». ويرأي الشتوي، فإن «الاستفتاء وسيلة حكم في الديكتاتوريات، وقد اعتمدته الأنظمة الديكتاتورية أكثر من الديمقراطية، فـ(الزعيم النازي أدولف) هتلر استعمل الاستفتاء خمس مرات خلال فترة وجيزة، وهو ما حصل أيضاً خلال حكم بنيتوشيه في تشيلي».

وحول المخاوف من العودة إلى النظام الرئاسي، ذكّر الشتوي بأنه خلال «مداولات الدستور، كانت الأغلبية رافضة لوضع نظام رئاسي، وتم إرساء نظام سياسي مختلط يراعي المرور السلس من نظام رئاسي مركز إلى نظام يراعي توزيع السلطات ومركزية الدولة»، مبيناً كذلك أن «تونس غير مهيأة لنظام برلماني صرف أيضاً». واستغرب الشتوي «رفض النظام السياسي والدعوة إلى تعديل الدستور من دون تجربة النظام السياسي وتفعيله»، مشيراً إلى أن «الرئيس سعيّد شارف حكمه السنتين، ولم يقدم أي مبادرة تشريعية التي تعد من أهم صلاحياته». وفسّر الشتوي التخوف من ذهاب سعيّد إلى فرض نظام رئاسي، بتأكيده أن «النظام الرئاسي ثار عليه الشعب، وهو النظام الأقرب للاستبداد، والتاريخ التونسي كشف أنه يتم انتخاب رئيس، لكنك تجد حكاماً أخرين من المحيطين به».

ويشترك غالبية خبراء القانون الدستوري في تونس، في هواجس المس من المكاسب التي جاء بها دستور 2014 وخصوصاً في ما يتعلق بالحقوق والحريات، من خلال تعليق الدستور أو الانفراد بوضع نص بديل له يتم الاستفتاء عليه، وفي هذا الإطار، اعتبرت أستاذة القانون الدستوري حفيظة شقير، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الإشكال اليوم يكمن في الغموض حول توجه الرئيس نحو تجميد العمل بالدستور أو نحو تعديله»، مشيرة إلى أنه «في حال فرضية تعليق الدستور، وبتقديم قانون منظم للسلطات العمومية، فإن ذلك يولد مخاوف حقيقية». وحول مخاوفها، قالت إنه «بقدر تفهم الحاجة لتعديل أحكام الدستور المتعلقة بتسيير السلطة السياسية، وتحديد العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، بقدر خوفي على جميع المكاسب التي ناضلنا من أجلها في ما يتعلق بالحقوق والحريات وبطبيعة الدولة المدنية». وشدّدت على أن «المس بالحقوق والحرّيات في الدستور خطير جداً، فيمكن تنقيح الدستور بمنح سلطة أكبر لرئيس الجمهورية، وهو أمر ممكن دون تجميد الدستور الذي سنفقد به مكاسب الباب الأول والثاني (الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والتضامنية وحقوق الفئات الهشّة)». ووضعت شقير رفض الأحزاب إرساء نظام رئاسي في خانة «الخوف من التجارب السابقة»، مشيرة إلى أن «التخوف يكمن في تحول النظام الرئاسي إلى نظام سلطوي على غرار تجربة بن علي». وفي السياق، اعتبر خبراء في القانون الدستوري أيضاً أن تعليق الدستور أو إلغاء العمل به، يفقد الرئيس سعيّد غطاءه القانوني وأرضية إجراء استفتاء على تعديل الدستور. ورأت أستاذة القانون الدستوري، منى كريم الدريدي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «النظام الرئاسي هو نظام يقوم على التوازن المطلق بين السلطات، حيث يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ولا شيء غيرها، في حين يقوم البرلمان المنتخب بالوظيفة التشريعية ولا شيء غيرها». وبيّنت أستاذة القانون الدستوري أن «إرساء نظام رئاسي لا بد أن يكون مشفوعاً بضوابط عدة، أهمها إرساء محكمة دستورية أولاً، وإرساء نظام محاسبة، أي تحميل المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية على خرق الدستور». وشدّدت على أن «تعديل الدستور، إما أن يتم من داخل الأطر الدستورية وهو ما يتناغم مع تصريحات رئيس الجمهورية من أنه سوف يعمل داخل إطار الدستور، أو أن يتم من خارجها، وهو ما يتطلب حواراً جامعاً». ونبهت من «مغبة إلغاء العمل بالدستور، أو تعليقه، ما يؤدي إلى تعليق العمل بكل ما انبثق عن الدستور، أي كل السلطات والمؤسسات».

وشرحت خبيرة القانون الدستوري هناء بن عبدة، في تصريحات صحافية، أن «الحديث عن تعليق الدستور لا يمكن من العمل بالبند 80 الذي ورد فيه (الإجراءات الاستثنائية في حال «الخطر الداهم»)، لأنه يتحول إلى تعارض بين الإجراءات في هذه الحالة». وأشارت إلى أن «الاستفتاء أيضاً يستوجب سنداً دستورياً للقيام به، وهذا السند هو البند 3 من الدستور الذي يرجح لجوء الرئيس لاعتماده، وبالتالي سيتعارض هذا الإجراء أيضاً مع تعليق الدستور».

صلاحيات أكبر للرئيس

استغرب رئيس اللجنة التأسيسية التي صاغت النظام السياسي في دستور تونس عام 2014، عمر الشتوي، عدم توجه الرئيس قيس سعيّد إلى تفعيل النظام السياسي الحالي، عبر تقديم مشاريع قوانين إلى البرلمان. وتساءل: «كيف يقال إن النظام الحالي عطّل الحكم دون تفعيله بالكامل؟»، لافتاً إلى أن «صلاحيات رئيس الجمهورية في دستور 2014 أكبر من صلاحيات الحكومة، على غرار قيادة الجيش والدبلوماسية والأمن القومي وأولوية المبادرة».

لبنان: أولويات اقتصادية في البيان الوزاري

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

ترأس رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، أمس الثلاثاء، الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المكلفة صياغة البيان الوزاري، على أن يُعقد اجتماع ثالث، اليوم الأربعاء. وكشف مصدر في لجنة صياغة البيان الوزاري لـ«العربي الجديد» أنّ «صياغة البيان ستنتهي سريعاً ولن تطول، والعمل مكثف لإتمامه تمهيداً لإقراره ومن ثم تتقدم به الحكومة إلى مجلس النواب بهدف نيل الثقة على أساسه، من دون إضاعة الوقت». وأشار إلى أن «النقاش تطرّق إلى البنود التي سيتضمنها البيان الوزاري والعبارات الواجب استخدامها في مختلف الملفات، سواء سياسياً على صعيد بند المقاومة أو اقتصادياً، وهو الواقع الذي سيأخذ الحيّز الأكبر من البيان. وكانت هناك أفكار بعدم الغوص في وعود فضفاضة بل التطرق إلى حلول تُحاكي تحديات المرحلة، ويمكن للحكومة أن تقوم بها تبعاً للإمكانات الضئيلة المتوفرة لوقف الانهيار وفي الأطر الزمنية من عمر مجلس الوزراء»، حتى شهر مايو/ أيار المقبل، موعد الانتخابات النيابية اللبنانية. وبحسب المصدر، سيتطرق البيان الوزاري في الجزء الأوسع منه إلى الملفات الاقتصادية والمعيشية والمالية والإصلاحات الواجب القيام بها، بما يتناغم مع المبادرة الفرنسية. وذكر أن الحكومة ستضع خطة طارئة للإنقاذ تشمل التفاوض مع صندوق النقد الدولي، إجراء الانتخابات النيابية، والأزمات المتصلة بالكهرباء والطاقة والمحروقات والصحة والتربية.

العودة غير آمنة لسورية

أفاد محقق لجنة التحقيق بشأن سورية التابعة للأمم المتحدة، أمس الثلاثاء، بأن سورية ما زالت غير آمنة لعودة اللاجئين، بعد مرور عشر سنوات على بدء الثورة، ووثّقوا تزايداً في العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال التعسفي على يد قوات النظام. وذكرت لجنة التحقيق أن الوضع «يشكل عام يزاد قتامةً، مشيرة إلى أعمال قتالية في عدة مناطق من الدولة الممزقة، وانهيار اقتصادها وجفاف أنهارها وتصاعد هجمات تنظيم «داعش».

وقال رئيس اللجنة في معرض إصدار تقريرها الـ24 منذ تأسيسها في 22 أغسطس/ آب 2011، باولو بينيرو، إنه «بعد عشر سنوات، ما زالت أطراف الصراع ترتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وتعتدي على حقوق الإنسان الأساسية للسوريين». وأضاف «الحرب على المدنيين السوريين مستمرة، ومن الصعب عليهم إيجاد الأمن أو الملاذ الآمن في هذا البلد الذي مزقته الحرب».

(رويترز)

إدارة بايدن تحجب جزءاً من المساعدات لمصر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

امتنعت الحكومة المصرية عن الردّ على تقرير نشره موقع مجلة «بوليتيكو» الأميركية، ويفيد بأن إدارة الرئيس جو بايدن قررت حجب وتقييد بعض المساعدات العسكرية لمصر. وقال مسؤول أميركي مساء أول من أمس الاثنين للمجلة إن إدارة بايدن قررت حجب بعض الحصص من مبلغ 300 مليون دولار من المساعدات العسكرية المشروطة لمصر، بسبب مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان وتماشياً مع اعتراضات الكونغرس. وأشار إلى أن الإدارة تنوي منح 170 مليون دولار من 300 مليون دولار لمصر، لكنها ستحجب المبلغ المتبقي البالغ 130 مليون دولار إلى أن تفي الحكومة المصرية بشروط غير محددة تتعلق بحقوق الإنسان. وكشف أن وزير الخارجية أنتوني بلينكن ينوي اتخاذ خطوة غير مسبوقة بعدم استخدام صلاحية تمرير تلك المساعدات إلى مصر، والتي كان من شأنها أن تسمح له بإرسال الأموال، على الرغم من اعتراض الكونغرس.

وأشارت المجلة إلى أنه مع ذلك يمكن استخدام مبلغ 170 مليون دولار فقط في اتجاهات معينة، مثل مكافحة الإرهاب وأمن الحدود وعدم الانتشار. ورات في موقف الإدارة الأميركية حلاً وسطاً قد يخيب آمال بعض المشرعين والنشطاء القلقين من الانتهاكات في مصر، لكنه يمكن أن يكون موقفاً أكثر اتساقاً مع حقوق الإنسان مما اتخذته معظم الإدارات السابقة عندما يتعلق الأمر بالمساعدات العسكرية الأميركية لمصر. وتقدم الولايات المتحدة لمصر 1,3 مليار دولار كمساعدات عسكرية سنوياً.

شرق غرب

صالح وحفتر يلتقيان السيسي

استقبل الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أمس الثلاثاء، رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح (الصورة)، وقائد مليشيات شرقي ليبيا اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وذلك بحضور رئيس المخابرات العامة عباس كامل. ودعا السيسي لخروج القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية، مؤكداً أهمية وحدة المؤسسات الليبية، وفقاً للرئاسة المصرية. في المقابل، شدّد صالح وحفتر على تنظيم الانتخابات الرئاسية والنيابية في موعدها المقرر في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، وأكدا اتساق مواقفهما مع المنظور المصري لإدارة المرحلة الانتقالية في ليبيا.

(العربي الجديد)

الجزائر تنفي طلب وساطة إماراتية مع المغرب

نفى مساعد وزير الخارجية المبعوث الخاص لدول المغرب العربي والصحراء في الجزائر عمار بلاني، أمس الثلاثاء، وجود وساطة إماراتية بين الجزائر والمغرب، في أعقاب قرار الجزائر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب الشهر الماضي. ووصف الحديث عن طلب هذه الوساطة بأنه من تقارير مغربية «بالشائعات»، معتبراً أنها تستهدف تشويه المواقف المبدئية للجزائر.

(العربي الجديد)

العراق: إضافة 30 ألف عنصر إلى «الحشد»

أقرّت السلطات العراقية، أول من أمس الاثنين، مشروعاً لإضافة 30 ألف مسلح إلى صفوف فصائل «الحشد الشعبي»، قبيل أسابيع قليلة من إجراء الانتخابات التشريعية المقررة في 10 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وبموجب القرار الذي أعلن عنه زعيم «الحشد الشعبي» فالح الفياض، يكون عدد مسلحي الفصائل المنضوية تحت هذا العنوان أكثر من 167 ألف عنصر تمثل الفصائل الحليفة لإيران منها الأغلبية.

(العربي الجديد)

النظام السوري يفتش منازل ريف درعا الغربي

واصلت قوات النظام السوري والمليشيات التابعة له، أمس الثلاثاء، عمليات التمشيط في البادية بدعم جوي روسي، شملت مناطق باتجاه الحدود العراقية. وفي سياق آخر، استمرت عملية التسوية في بلدة اليادودة، في ريف درعا الغربي، بدخول قوات النظام من أجل تفتيش منازل والتدقيق في هويات السكان، برفقة عناصر من «اللواء الثامن» في الفيلق الخامس.

(العربي الجديد)

اليونان تحقق في مقتل شاهد ضد نتنياهو

أعلن رئيس المكتب الوطني للتحقيق في الكوارث الجوية والأمن الجوي في اليونان، إيفانيس كوندياليس، أمس الثلاثاء، أن أثينا ستفتح تحقيقاً في حادث تحطم طائرة خاصة، أول من أمس الإثنين، قرب جزيرة ساموس، وأودى بحياة نائب مدير سابق في وزارة الاتصالات الإسرائيلية، حاييم جيرون، وزوجته. وكان من المقرر، بحسب النيابة الإسرائيلية، أن يدلي جيرون بشهادته في محاكمة رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو (الصورة)، حول أمور قانونية.

(فرانس برس)

الحدث

لم تستقر الأمور بعد بشأن مطار كابول، على الرغم من الجهود التي تقودها قطر في هذا الإطار لإعادة تشغيله، وقد حذّرت الدوحة أمس من عجزها عن تحمل هذه المسؤولية من دون اتفاق واضح حول من سيدير المطار فنياً وتقنياً. يأتي ذلك بينما كانت واشنطن تدافع مجدداً عن انسحابها من أفغانستان

مطار كابول

قطر: لن نتولى مسؤوليته بلا اتفاق جامع

كابول، الدوحة ـ **العربي الجديد**

على الرغم من الجهود التي بذلتها دولة قطر مع تركيا من أجل إعادة تشغيل مطار كابول، والذي بدأت تعود له الحياة بالفعل تدريجياً في الأيام الأخيرة، إلا أنّ ذلك لم يحل دون بقاء هذا المنفذ الأساسي لأفغانستان مع العالم الخارجي، محور جدل لا سيما بشأن من سيديره؛ تقنياً وأمنياً. ومما يزيد الأوضاع تعقيداً، رفض المجتمع الدولي إلى الآن الاعتراف بحكم حركة طالبان، والتواصل معها من أجل ترتيب الأوضاع على الأرض، والتي تشمل إعادة تشغيل المطار وتأمينه. وهو ما يبدو أنه دفع بنائب رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، للتأكيد أمس الثلاثاء، بأن بلاده لا يمكنها أن تتولى مسؤولية مطار كابول بلا اتفاق واضح وشامل، ولا سيما بشأن الجهة التي «ستتولى الجانب التقني وتلك التي ستتولى الجوانب الأمنية». وتزيد سياسة «الإنكار» التي تنتهجها بعض الدول اتجاه الوضع الجديد في أفغانستان والتي لا تقابلها أي سياسات بديلة، من جمود الوضع، على وقع تعاظم معاناة الأفغان الذين باتت الملايين منهم بحاجة لمساعدات عاجلة اليوم. يأتي ذلك في الوقت نفسه الذي تواصل فيه إدارة الرئيس جو بايدن الدفاع عن انسحابها من أفغانستان، فيما كانت حركة طالبان تجدد التأكيد على أنها تريد «علاقات طيبة مع دول العالم»، في محاولة لحث المجتمع الدولي للانفتاح عليها ومساعدتها في تمكين سلطتها.

وقال وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، خلال مؤتمر صحافي مع نظيره الإسباني خوسيه مانويل ألباريس، في الدوحة أمس الثلاثاء، إن عزل الحكومة الحالية في أفغانستان ليس حلاً، وإن الحوار هو السبيل الوحيد للخروج من الأزمة، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنّ الدوحة، التي تلعب دوراً أساسياً في الحل الأفغاني، لن تتولى مسؤولية مطار كابول من دون اتفاق واضح تشارك فيه جميع الأطراف المعنية. وأشار إلى أن قطر عملت مع تركيا «لإعادة تأهيل مطار كابول، وما زالت هناك صعوبات فنية، ونحتاج أيضاً إلى اتفاق بهذا الشأن». وتابع «نحتاج إلى التأكد من أن كل الأمور جرت معالجتها بشكل واضح، وإلا لن نتمكن من تحمل أي مسؤولية في مطار كابول». وأوضح أن الأمور الآن لا تزال رهن المفاوضات «لأننا نحتاج إلى اتفاق واضح للجميع... ولكل الأطراف؛ من يتولى مسؤولية الجانب التقني فيه، ومن يتولى مسؤولية الجوانب الأمنية». وأشار إلى احتمال التعاون مع

> **بن عبد الرحمن: عزل أفغانستان ومقاطعتها ليسا حلا**
>
> **الاتحاد الأوروبي: ليس أمامنا خيار سوى التحاور مع طالبان**

الدول الأخرى في ذلك عند الحاجة و«لكن حتى اللحظة، فإن المحادثات جارية فقط بيننا وبين تركيا وطالبان». ودعا بن عبد الرحمن، إلى «التحاور مع الأفغان وحكومة طالبان»، مؤكداً أن «الحوار هو السبيل الوحيد للخروج من هذا الوضع ولا يمكن أن نترك بلداً عاش هذه الصعوبات وحيداً». وعن محادثاته مع نظيره الإسباني، قال بن عبد الرحمن «ناقشنا ضرورة تضافر الجهود الدولية للتعامل مع التطورات في أفغانستان وأهمية الموقف الدولي الموحد بشأن المساعدات». وأضاف «أكدنا أهمية فصل المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان عن أي موقف سياسي».

بدوره، قال الباريس إن بلاده قلقة إزاء الوضع الراهن في أفغانستان، لافتاً إلى أن إسبانيا ستواصل التعاون مع دول الجوار في الشأن ذاته. وأوضح أن هناك إجماعاً أوروبياً على «حرية السفر لمن عملوا معنا... نريد ضمان استقرار أفغانستان وإعادة تشغيل مطار كابول. وتعرّض مطار كابول لأضرار جسيمة خلال عملية إجلاء أكثر من 120 ألف شخص والتي انتهت بانسحاب القوات الأميركية في 30 أغسطس/آب الماضي. وتسعى طالبان لإعادة تشغيله بمساعدة فنية من عدة دول. وأكد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في جلسة حول الانسحاب من أفغانستان أمام الكونغرس، كانت بدأت أول من أمس الإثنين واستؤنفت أمس الثلاثاء، أن الولايات المتحدة تنسق «مع قطر وتركيا من أجل ضمان إعادة تشغيل مطار كابول أمام الرحلات الجوية العادية».

وعلى الرغم من الوضع الذي خلفه الانسحاب الأميركي الذي وصفه كثيرون بالمتسرع والفوضوي، إلا أن بلينكن دافع في الجلسة عن الانسحاب من هذا البلد. ورد بلينكن على الاتهامات حول عدم الاستعداد بشكل كاف للانسحاب التي أتى بعضها من صفوف المعسكر الديمقراطي أيضاً وليس الجمهوري فقط، بشن هجوم مضاد عبر تحميله الرئيس السابق دونالد ترامب المسؤولية الكبرى عن الوضع. وقال «لقد ورثنا مهلة لكننا لم نرث خطة». ورأى أن بايدن لم يكن لديه خيار آخر عند دخوله البيت الأبيض «إلا وضع حد للحرب أو الانخراط في تصعيد. وحركة طالبان كانت أقوى عسكرياً من أي وقت مضى». وأوضح أن «حتى أكثر التحليلات تشاؤماً لم تتوقع انهيار القوات الحكومية في كابول قبل انسحاب القوات الأميركية. وما من شيء يظهر أن بقاءنا لفترة أطول كان ليجعل القوات الأفغانية أكثر مقاومة واستقلالية». وأضاف «حضّرنا لعدد كبير من السيناريوهات» ما سمح برأيه في إجلاء 124 ألف شخص. وتابع «ملتزمون بإجلاء كل الأميركيين الراغبين في مغادرة أفغانستان»، مشيراً إلى أنه «سنواصل مساعداتنا إلى الشعب الأفغاني عبر وكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية لا عبر الحكومة».

ودعا نواب من الحزبين الجمهوري والديمقراطي خلال الجلسة، إدارة بايدن إلى مزيد من الحزم في التعامل مع إسلام آباد التي غالباً ما اتُّهمت على مدار السنوات العشرين الماضية بدعم حركة طالبان. ورداً على دعوة النواب، قال بلينكن إن أميركا «ستنظر في علاقتها مع باكستان في الأسابيع المقبلة لتقييم الدور الذي لعبته باكستان على مدى العقدين الماضيين، وأيضاً الدور الذي نريد أن نراها تلعبه في السنوات المقبلة وما الذي يتطلبه الأمر لعمل ذلك»، مشدداً على أنه «يجب أن نصر على أن تلتزم جميع الدول، بما في ذلك باكستان، بما يتوقعه المجتمع الدولي من حكومة تقودها طالبان قبل منحها أي شرعية أو أي دعم».

ولكن في المقابل، كانت أوروبا تعترف بأنه ليس أمامها من خيار سوى التحاور مع طالبان. إذ قال مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، للبرلمان الأوروبي في ستراسبورغ: «الأزمة الأفغانية لم تنته بعد، ولكي تكون لدينا أي فرصة للتأثير على الأحداث، فلا خيار أمامنا سوى التحاور مع طالبان». في المقابل، كانت حركة طالبان تواصل أمس محاولة إبداء نوايا حسنة تجاه المجتمع الدولي، مجددة التأكيد على أنها تريد «علاقات طيبة مع دول العالم من دون الضغط علينا»، بحسب ما قال وزير الخارجية الأفغاني في حكومة تصريف الأعمال التابعة لطالبان، المولوي أمير خان متقي، في مؤتمر صحافي في كابول أمس. وأكد متقي أنه «منذ أربعة عقود، وللمرة الأولى، بأتت أفغانستان كلها من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، في يد واحدة». وأضاف متقي أن «هناك تحسنا أمنيا كبيرا في البلاد، لذا ندعو أصحاب الاستثمارات الخارجية لأن يأتوا إلى أفغانستان ويستفيدوا من هذه الفرصة». كما رحب متقي بالمساعدات الإنسانية التي يقدمها المجتمع الدولي في الفترة الراهنة، ودعا العالم إلى تقديم مزيد من الدعم، مشيراً إلى أنه «يجب ألا تعلق المساعدات الإنسانية بالقضايا السياسية».

وكانت طالبان قد أعلنت أمس أن متقي التقى السفير الصيني لدى كابول وانغ يو، وتحدث الطرفان حول الوضع في أفغانستان والعلاقات المستقبلية بين الدولتين. وقال القيادي في «طالبان»، المولوي أحمد الله وثيق عبر تويتر، إن السفير الصيني أعلن خلال اللقاء عن مساعدة إنسانية من قبل الصين بقيمة 15 مليون دولار. في هذه الأثناء، وبينما تواصل طالبان ترتيب حكمها، كشفت مصادر عدة لـ«العربي الجديد» وموقع «بي بي سي» باللغة البشتوية، عن ملامح خلافات تصاعدت أخيراً بين قيادات في «طالبان» وحليفتها «شبكة حقاني»، بلغت حد العراك في القصر الرئاسي، وهو ما أدى إلى «حزن» نائب رئيس الوزراء في حكومة تصريف الأعمال، الملا عبد الغني برادر، وسفره إلى قندهار لإجراء مشاورات مع زعيم الحركة الملا هبة الله أخوند زاده.

تعرّض مطار كابول لأضرار جسيمة قبل إتمام الانسحاب الأميركي (كريم صاحب/فرانس برس)

تظاهرة في قندهار

خرج الاف الافغان، امس الثلاثاء، في تظاهرات بمدينة قندهار، جنوبي افغانستان، بعد مطالبة حركة «طالبان» السكان بإخلاء مجمع سكني تقطنه عائلات من الجيش وقوات الامن. وتجمع المحتجون امام منزل الحاكم في قندهار، بعد مطالبة نحو ثلاث اسر بمغادرة المجمع، بحسب ما اكد مسؤول حكومي سابق لوكالة «رويترز». وذكر المسؤول انه تم امهال الاسر، التي يقيم بعضها في المنطقة منذ قرابة 30 عاما، ثلاثة ايام للمغادرة.

شرق غرب

بايدن يشارك حضورياً في أعمال الجمعية العامة

أعلن البيت الأبيض، أول من أمس الاثنين، أن الرئيس جو بايدن سيلقي كلمة بلاده في الدورة الـ76 من أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 21 سبتمبر/ أيلول الحالي، من على منبر الجمعية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وعقدت الدورة الماضية من أعمال الجمعية افتراضياً بسبب كورونا. وحتى يوم أمس، تبلّغت الأمم المتّحدة عزم حوالى 100 رئيس دولة وحكومة على القدوم إلى نيويورك للمشاركة في الدورة.

(فرانس برس)

غينيا: المجلس العسكري يجتمع بالقوى المحلية

افتتح الحكام العسكريون في غينيا، أمس الثلاثاء، سلسلة اجتماعات تستمر 4 أيام، لبحث مستقبل البلاد عقب الانقلاب الذي نفذته قوات خاصة في الجيش الغيني، في 5 سبتمبر/أيلول الحالي، ضد الرئيس ألفا كوندي. والتقى المجلس، أمس، مسؤولين في الأحزاب المعارضة والمنتقدة لحكم كوندي، على أن يستقبل أيضاً القادة الدينيين وقادة صناعة التعدين لطمأنتهم.

(أسوشييتد برس)

واشنطن منفتحة على الدبلوماسية مع بيونغ يانغ

دعا دبلوماسيون كبار من اليابان والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، من طوكيو، أمس الثلاثاء، كوريا الشمالية، إلى العودة للمحادثات الصاروخية والنووية، بعد يوم من إعلان بيونغ يانغ اختبارها صواريخ كروز طويلة المدى. وقال المبعوث الأميركي لسياسة كوريا الشمالية، سونغ كيم، إن الدول الثلاث منفتحة على الدبلوماسية مع كوريا الشمالية، داعياً إياها إلى «الاستجابة لعروضنا المتعددة للالتقاء من دون شروط».

(أسوشييتد برس)

الحدث

زيارة الأسد لموسكو... ضغط روسي لتسهيل مهمة بيدرسن؟

حملت الزيارة الثالثة لرئيس النظام السوري بشار الأسد إلى روسيا، مساء أول من أمس الاثنين، مؤشرات حول إعادة إحياء المسار السياسي، بعد اتفاق درعا الأخير وعودة جولات المبعوث الأممي غير بيدرسن إلى سورية

امين العاصي

حملت الزيارة التي قام بها رأس النظام السوري بشار الأسد إلى العاصمة الروسية موسكو ولقائه الرئيس فلاديمير بوتين الكثير من الرسائل، مثلما أثارت الكثير من الأسئلة عن أسبابها والدلالات من ورائها، في الوقت الذي بدأت فيه الأمم المتحدة التحرك من جديد لإحياء العملية السياسية التي يضع النظام عراقيل كثيرة أمامها. وأفاد الكرملين، أمس الثلاثاء، بأن بوتين عقد اجتماعاً مع الأسد، الذي وصل إلى العاصمة الروسية في زيارة غير معلنة مساء أول من أمس الاثنين، وبحسب الموقع الرسمي للكرملين، قال بوتين خلال حديثه مع الأسد: «يجهودنا المشتركة وجهنا ضربة للإرهابيين، فالجيش السوري يسيطر على أكثر من 90 في المائة من أراضي البلاد، رغم بقاء عدد من بؤر الإرهاب قائمة». وأضاف: «مع ذلك، فإنّ النازحين يعودون بنشاط إلى المناطق المحررة. لقد رأيت بأم عيني، عندما كنت في ضيافتكم (في سورية)، كيف يعملون بدأب على ترميم منازلهم، ويبذلون قصارى جهدهم للعودة إلى الحياة السلمية بالمعنى الكامل للكلمة». وخلال الاجتماع، اعتبر بوتين أنّ القوات الأجنبية، التي يجري نشرها في سورية من دون قرار من الأمم المتحدة، «تشكل عائقاً أمام توحيد البلاد وإعادة الإعمار». من جانبها، ذكرت وكالة الأنباء السورية «سانا» التابعة للنظام، أنّ القمة استُهلّت باجتماع ثنائي مطول بين الأسد وبوتين، ثم انضم إليهما لاحقاً وزير خارجية النظام فيصل المقداد ووزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو. وجرى «بحث عملية مكافحة الإرهاب واستكمال تحرير الأراضي التي ما زالت تخضع لسيطرة التنظيمات الإرهابية». وبحسب الوكالة، فقد «تباحث الطرفان بشأن الخطوات المتخذة على المسار السياسي، وأكدا على «أهمية استكمال العمل في هذا المسار، من أجل التوصل إلى توافقات بين السوريين من دون أي تدخل خارجي». وأضافت أن «المباحثات تطرقت أيضاً إلى مجالات التعاون الاقتصادي بين البلدين»، ومناقشة «آخر مستجدات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية».

وتُعد هذه الزيارة الثالثة للأسد إلى روسيا منذ بدء الثورة السورية ضده في ربيع عام 2011، إذ زار موسكو في أكتوبر/ تشرين الأول 2015 بعد أيام من بدء التدخل العسكري المعلن من قبل الروس لصالح النظام في 30 سبتمبر/ أيلول من العام عينه. واستقبل الرئيس الروسي الأسد في مدينة سوتشي على البحر الأسود في مايو/ أيار 2018. وجاءت الزيارة الجديدة للأسد إلى موسكو مع بدء المبعوث الأممي إلى سورية غير بيدرسن تحركاً لإحياء العملية السياسية المتوقفة منذ مطلع العام الحالي، بعد عقد آخر جلسة من جلسات اللجنة الدستورية المناط بها وضع دستور جديد للبلاد، في يناير/ كانون الثاني الماضي. وزار المبعوث الأممي العاصمة السورية دمشق يوم السبت الماضي، والتقى المقداد. ووصف بيدرسن المباحثات التي أجراها في دمشق بأنها «جيدة للغاية»، معرباً عن أمله في استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية. ومن المقرر أن يجري المبعوث الأممي مباحثات في تركيا مع رئيس الائتلاف الوطني السوري المعارض سالم المسلط، ورئيس هيئة التفاوض التابعة للمعارضة أنس العبدة، تمهيداً للدعوة إلى جولة جديدة من مفاوضات اللجنة الدستورية، التي تأمل الأمم المتحدة أن تكون مدخلاً واسعاً للتوصل لحلول سياسية في سورية.

وتأتي زيارة الأسد بعد تبريد التوتر في الجنوب السوري، مع بدء تطبيق خريطة حل وضعتها وزارة الدفاع الروسية لإنهاء العمليات العسكرية في محافظة درعا، في ظل تصعيد عسكري مستمر في الشمال الغربي من سورية. ومن الواضح أن الزيارة التي جاءت قبيل أيام من ذكرى التدخل الروسي في سورية، في 30 سبتمبر الحالي، حملت العديد من الرسائل الروسية على المستويين الإقليمي والدولي، ولعلّ في مقدمة هذه الرسائل أن موسكو باتت اللاعب الأهم في شرق البحر المتوسط. ويؤكد المحلل السياسي المختص بالشأن الروسي طه عبد الواحد، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الرئيس الروسي «يحاول تسخير الورقة السورية عبر توجيه رسائل خارجية لتذكير الغرب بأنه يمسك بملف غاية في الأهمية والخطورة، وداخلية عشية الانتخابات البرلمانية الروسية (بين يومي الجمعة والأحد المقبلين)، لتأكيد إنجازات حزب روسيا الموحدة في الخارج». ويرجّح عبد الواحد أن يكون هدف اللقاء «إبلاغ الأسد بخطوات عليه القيام بها ينتظرها منه بوتين»، مضيفاً: «يريد بوتين ثمناً سياسياً عن درعا من الأسد، من خلال إظهار مرونة أكثر في عمل اللجنة الدستورية. ويشير إلى أن جميع جوانب الملف السوري تهمّ الروس، لكنهم في هذه المرحلة بحاجة ماسة إلى تحريك العملية السياسية، التي قال الأسد عنها لبوتين صراحة إنها متوقفة منذ ثلاث سنوات. ويلفت عبد الواحد إلى أن زيارة الأسد إلى موسكو تأتي عشية لقاء مرتقب في جنيف بين المبعوث الخاص لبوتين إلى سورية الكسندر لافرنتييف، ونائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين، مع منسق شؤون الشرق الأوسط وأفريقيا في مجلس الأمن القومي الأميركي بريت ماكغورك. ويرى أنه ربما هناك رؤية معينة يجري بحثها بين الأميركيين والروس، ويريد بوتين ضمان موافقة الأسد عليها قبل طرحها. وكان لافتاً قول الرئيس الروسي إن قوات النظام السوري تسيطر على أكثر من 90 في المائة من أراضي البلاد، في حين أن الوقائع الميدانية تشير إلى أن هذه القوات تسيطر عملياً على نحو نصف مساحة سورية، البالغة نحو 180 ألف كيلومتر مربع. وتسيطر «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، المدعومة من الولايات المتحدة، على أكثر من ربع مساحة سورية، بينما تسيطر فصائل المعارضة السورية و«هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، على جانب كبير من الشمال السوري. وهنا يبدي عبد الواحد اعتقاده أن الرئيس الروسي «أطلق رقماً تقديرياً لا أكثر»، حول المساحة التي تسيطر عليها قوات النظام، مضيفاً: لا أرى أنه يقصد أن منطقة شرقي نهر الفرات تحت سيطرة الأسد، لأنها عملياً ليست كذلك.

> **سيتم بحث رؤية معينة بين الروس والأميركيين في جنيف**

ولم تعد المعارضة السورية تعوّل على دور روسي للضغط على نظام الأسد لتسهيل مهام الأمم المتحدة في تنفيذ القرار الدولي 2254، الذي رسم خريطة حل سياسي للقضية السورية منذ أواخر عام 2015، لكن من دون تنفيذ أي بند من بنودها، تحديداً لجهة الانتقال السياسي وكتابة دستور جديد للبلاد تجري بناء عليه انتخابات. وحول توقع المعارضة السورية انفراجة في العملية السياسية بعد زيارة الأسد إلى العاصمة الروسية، أشار المتحدث باسم هيئة التفاوض يحيى العريضي إلى أن «الانفراجة مشروطة بجملة من العوامل». وسأل: من الذي سيحدد إيقاع الأيام المقبلة؟ وهل يستطيع بوتين الاستمرار بمعالجة أمراض الاستبداد وعيشها على التوتر؟ أي ثمن سيطرحه الروس، وما حصة طهران من أي صفقة؟ واعتبر أن كل هذه الأسئلة مفتوحة ومترابطة عضوياً.

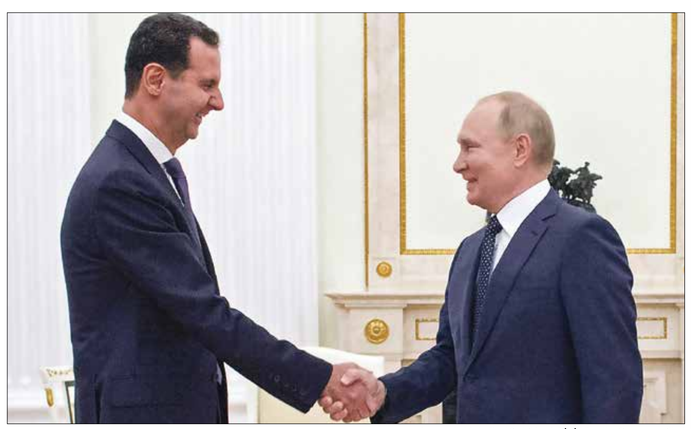
زار الأسد موسكو للمرة الثالثة (ميخائيل كليمنتييف/فرانس برس)

تقرير

حقّق رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت، أهدافه، من لقائه أول من أمس، بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في شرم الشيخ، حيث قارب الملف الفلسطيني من زاوية أمنية فقط، فيما فشل السيسي في انتزاع تعهدات منه قد تحقق خرقاً لصالح القضية الفلسطينية

لقاء السيسي وبينت

مكاسب للاحتلال... والقضية الفلسطينية بلا اختراق

استعد السيسي وبينت للقاء بأهداف متباينة (الأناضول)

القاهرة ـ العربي الجديد

تعكس البيانات والتصريحات الصادرة عن اللقاء الذي جمع أول من أمس الإثنين، بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ورئيس وزراء دولة الاحتلال الإسرائيلي نفتالي بينت، في شرم الشيخ، غلبة موقف الاحتلال، الذي ألحّ منذ مرحلة الإعداد للقاء على إعطاء الأولوية المطلقة لسبل تطوير العلاقات الثنائية والمساعدة المصرية المطلوبة في توسيع مجالات التطبيع مع مصر ودول عربية أخرى في الخليج وأفريقيا، على حساب القضية الفلسطينية، لتحقيق مكاسب سياسية له في الداخل، وتطويق غضب المعارضة من أدائه، واتهامها له بالتراخي مع الفلسطينيين.

وقالت مصادر دبلوماسية مصرية، لـ«العربي الجديد»، إن الطرفين استعدا للقاء المعلن الأول من نوعه منذ أكثر من عقد، بأهداف متباينة: فالهدف الأول للسيسي كان توجيه رسالة إلى واشنطن، ابتغاء لنيل الثقة في دوائر أميركية أوسع وأكثر حظوة لدى اللوبي الصهيوني هناك. ويأتي ذلك بالتكامل مع خطوات مصرية أخرى في مجالات مختلفة، أبرزها ادعاء تحقيق تقدم في ملف حقوق الإنسان، بإصدار أول استراتيجية وطنية مصرية لحقوق الإنسان قبل أيام، والاتجاه إلى تصفية قضية التمويل الأجنبي لمنظمات حقوق الإنسان، والمساعدة في تطبيع العلاقات بين دولة الاحتلال والسودان. أما الهدف الرئيس لبينت، فهو محلي، ويخاطب به نواب الكنيست والناخبين برسالة واضحة المضمون، بأنه قادر على إظهار لقاءاته برئيس أكبر دولة في المنطقة إلى العلن، وانتزاع مكاسب في إطار التطبيع الشعبي والمؤسسي الكامل مع مصر، التي هي أقدم دولة في إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة الاحتلال. وبعتبر بينت أن هذا الأمر سيؤثر إيجاباً على شعبيته ويحرج معارضيه، كما يوجّه ضربة دعائية لسلفه بنيامين نتنياهو، الذي نقلت عنه وسائل إعلام عبرية أمس الثلاثاء، قوله إنه التقى السيسي ست مرات في سيناء خلال عشر سنوات.

وبحسب المصادر، فقد أدى هذا الاختلاف في الأهداف، إلى عقد اللقاء في ظلّ حفاوة واضحة من الجانب المصري، تعمدت حكومة الاحتلال إظهارها في الصور المنشورة من جانبها، ولكن من دون أن يفضي إلى إحداث تقدم ملموس في القضية المركزية للمنطقة، والتي يتفق الطرفان على أهميتها وحيويتها، وهي القضية الفلسطينية والوضع في قطاع غزة على المدى الطويل. وأوضحت المصادر أن السيسي، على العكس من رغبته، لم يتمكن من انتزاع تعهدات واضحة من بينت بالمساهمة في إمكانية تحقيق حلّ الدولتين بصورة عاجلة، وبشكل يمكّن الدولة الفلسطينية من الحياة دون عراقيل، وتحقيق مكاسب للفلسطينيين والمصريين أيضاً، أبعد من مجرد تحقيق تهدئة مؤقتة في غزة والضفة، الأمر الذي تبدو سياسة بينت حتى الآن مقتصرة عليه، في ظل عدم بذل واشنطن جهوداً أكبر في هذا الصدد. وذكرت المصادر أن السيسي أكد لبينت خلال اللقاء، استعداد مصر لضمان تعهدات الطرفين لبعضهما في مفاوضات بنّاءة ومباشرة، والمساعدة في إرساء الأمن بقطاع غزة مقابل تسهيل جهود إعادة الإعمار، بالإضافة إلى استئناف مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين الاحتلال والفلسطينيين بشكل يضمن استفادة الفلسطينيين من مواردهم الاقتصادية. وأشارت المصادر إلى أن بينت ركّز فقط على ضرورة المساهمة المصرية في حفظ الأمن ومنع التصعيد من جانب المقاومة الفلسطينية، من دون تقديم تنازلات، الأمر الذي وقف حائلاً أيضاً أمام إعادة طرح فكرة عقد قمة رباعية بين السيسي وبينت والرئيس الفلسطيني محمود عباس والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني قريباً. وعلى النقيض، خرج بينت من اللقاء رابحاً في مجالات عدة. فمقابل إعادة فتح معبر طابا بعد غلقه لأسباب صحية لأكثر من عام، ما يمكن المصريين من الاستفادة من السياحة الإسرائيلية في سيناء، تم انتزاع مكسب استراتيجي كبير على مستوى التطبيع المؤسسي الكامل، وهو البدء في تسيير رحلات جوية من الشركة الوطنية «مصر للطيران»، تحمل علم مصر، بين القاهرة وتل أبيب، أربع مرات أسبوعياً، بدءاً من الثالث من أكتوبر/تشرين الأول المقبل. وعلى الرغم من أن شركة طيران سيناء الصغيرة التابعة لمصر للطيران، كانت تسيّر بالفعل رحلات إلى تل أبيب على مدار عقود، بمعدل وصل إلى ثلاث رحلات أسبوعياً في بعض الأوقات، إلا أنها كانت لا تحمل شعار الشركة الوطنية ولا علم مصر. ويحمل التغيير اليوم دلالة رمزية مهمة، إلى جانب توثيق العلاقات السياحية والتجارية وتسهيل الانتقال البيني، ما استحق احتفاء حكومة الاحتلال وسفارتها بالقاهرة به.

وبحسب المصادر المصرية أيضاً، فقد تناولت المباحثات بشكل مكثف، الدور الذي قد يؤديه بينت للوساطة بين مصر وإثيوبيا في سدّ النهضة، والتماس بين هذا المسار ومحاولات المضي قدماً في تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسودان، الأمر الذي أشار إليه السيسي ضمنياً في مقطع فيديو، ولم يذكره بينت، وكانت «العربي الجديد» قد نشرت عنه تقريرين في 22 أغسطس/آب الماضي، والثاني من سبتمبر/أيلول الحالي. وأوضحت المصادر أن المباحثات تطرقت إلى حرص دولة الاحتلال على تطوير علاقاتها مع السودان كجزء من المشهد الجديد المراد للشرق الأوسط، وإجراء اتصالات متقدمة على مستويات عسكرية واستخبارية واقتصادية بين الطرفين، بمباركة من المكون العسكري في السلطة بالخرطوم، على الرغم من التحفظ الحكومي الرسمي من جانب رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، على أن يتوازى ذلك مع وساطة منتجة يبذلها بينت للتقريب بين الدول الثلاث.

كما تطرقت المباحثات إلى ضرورة تطوير التعاون بين الجانبين في ملف الطاقة، لمواكبة طموحات الدول الأخرى في المنطقة، والإمارات في سوق الغاز، بالتوسع في ربط الحقول الإسرائيلية بوحدتي الإسالة المصريتين في دمياط وإدكو، والطبيعة الإدارية والفنية لتوسيع شبكة الأنابيب، المملوكة حالياً بين شركتي «نوبل إنرجي» الأميركية و«دليليك» الإسرائيلية وشركة «غاز الشرق» المملوكة حالياً للدولة المصرية، ممثلة في جهاز الاستخبارات العامة وهيئة البترول، والمقترح توسيعها حالياً لتشمل قبرص. وقد تم الاتفاق على لقاء قريب بين وزيري الطاقة في مصر وإسرائيل، محمد شاكر وكارين الحرار، بحضور ممثلين للاستخبارات. وخلال الأشهر الأخيرة، تعددت لقاءات المسؤولين المصريين مع نظرائهم من دولة الاحتلال.

فشل السيسي بانتزاع تعهدات من بينت بشأن حل الدولتين

تناولت المباحثات دور بينت للوساطة بين مصر وإثيوبيا

خاص

سد النهضة: تقرير مصري يحذّر من اتفاقات بمجال الطاقة

تقترب إثيوبيا من بدء توليد الكهرباء من سدّ النهضة، وهو ما يحذّر منه تقرير مصري، لاسيما مع استمرار الجمود في المفاوضات

القاهرة ـ العربي الجديد

حذّر تقرير حكومي مصري، من استمرار حالة الجمود في المفاوضات الثلاثية حول قضية سد النهضة، بين مصر والسودان وإثيوبيا، خصوصاً مع اقتراب أديس أبابا من بدء عملية توليد الكهرباء خلال الأسابيع القليلة المقبلة، وما قد يستتبع ذلك من استقرار أوضاع التعاقد على استيراد الكهرباء الإثيوبية، ودخول مستثمرين من دول غربية وعربية في مضمار التعاون مع أديس أبابا لتوسيع شبكتها الكهربية وتعزيز منشآتها لتمكينها من إنتاج المزيد والتوريد لحسابها ولحساب المستثمرين.

وحصلت «العربي الجديد» على تفاصيل هذا التقرير، الذي أعدته لجنة حكومية مؤلفة من الدبلوماسيين والخبراء الفنيين الذين شاركوا في الجولة الأخيرة من المفاوضات الفنية قبل توقفها تماماً هذا العام. وأكد هؤلاء أن اكتساب إثيوبيا حقّاً سيادياً بتشغيل السد وتوليد الكهرباء، قبل التوصل إلى اتفاق شامل وعادل على قواعد الملء والتشغيل، سيكون له أثر سلبي خطير على حقوق مصر. ويأتي ذلك حتى وإن كانت أديس أبابا قد فشلت في بلوغ مساعيها بزيادة كمية المياه المخزّنة خلال الملء الثاني للسد هذا العام، ومواجهتها مشاكل فنية عدة في هذا المجال.

وأضاف التقرير أن قدرة مصر على المناورة الفنية بهدف تعويض الأضرار، تتوقف عند أي نقص يحدث حتى خمسة مليارات متر مكعب في حصتها الواردة إلى بحيرة ناصر، لكن نقص أي كمية أكبر من ذلك، سيؤدي إلى مشاكل لا يُمكن تداركها، خصوصاً في فترات الجفاف الممتد. وذكر التقرير أنه على الرغم من فشل الملء الثاني للسد في الوصول إلى المعدل المطلوب، فإنه يتوجب التوصل إلى حل نهائي في أسرع وقت، لتكون الإدارة المائية المصرية على بصيرة من تصرفاتها المستقبلية، حتى مع استبعاد أن يبلغ النقص حتى 500 مليون متر مكعب خلال عامي 2022 و2023، بسبب التوقعات الممتازة لفيضان النيل والأمطار الغزيرة المتوقع طولها هذه الفترة على هضبة الحبشة. وهذا الأمر سينعكس بزيادة متوقعة، وربما أكبر من 2020 و2021 في كمية المياه التي ستخزّن في بحيرة ناصر، وكذلك في مفيض توشكى، جنوب غربي نيل مصر.

ونبّه التقرير إلى أن البدء في توليد الكهرباء والدخول في تعاقدات مع الدول الأجنبية والمستثمرين، مع استثمار إثيوبيا بالتحكم المطلق في مواعيد الملء وكمياته كما حدث في العمليتين الأولى والثانية، ربما يسمح لها بعد فترة في المراحل التي ستشهد جفافاً متوسطاً أو حاداً أو ممتداً، بالملء الجائر المجحف بحقوق دول المصب، بحجة رغبتها في الإسراع في إتمام ملء البحيرة بطاقتها الاستيعابية القصوى المستهدفة من المشروع كاملاً، أو زيادتها.

ومن الناحية السياسية، حذّر التقرير من إتاحة المجال أمام تعاون إثيوبيا مع السودان أو مصر أو مع دول حوض النيل الأخرى في مجال توريد الكهرباء قبل التوصل إلى اتفاق نهائي، حتى لا تتخذ هذه الاتفاقات حجة لعدم الالتزام باتفاق المبادئ المبرم في مارس/آذار عام 2015 أو أي تفاهمات أخرى تالية. وتركز جميع جهود الوساطة المبذولة والموعودة من دول غربية ومن الولايات المتحدة على دفع إثيوبيا للتوقيع على اتفاق نهائي، وشرقية، بشكل أساسي، على مدخل التنمية والاستفادة المتبادلة من السد، ما يعني بالضرورة التعاون في مجال الكهرباء. كما دعا التقرير إلى ضرورة تسريع المبادرة الجزائرية الجديدة المعطلة حتى الآن، والتي تقوم في الأساس على التوفيق بين الدول الثلاث لإقناعها باللجوء إلى المادة العاشرة من اتفاق المبادئ المبرم في 2015 لإيجاد وساطة ملزمة تنهي الجمود في المفاوضات والتي تخلّلها نجاح أديس أبابا في إنجاز مرحلتين من ملء السد.

ويفتح المبدأ العاشر من الاتفاق، باب الوساطة الدولية الملزمة، لكنه يتطلب «اتفاق الدول الثلاث على ذلك»، وهو ما لم يتوفر رسمياً بعد. فالسودان الذي يبدو من المتحمسين الفنية والاقتصادية مستفيداً من بناء السد، كان يجد ثقته في إمكانية التغلب على الخلافات باستمرار المفاوضات، ثم عاد لبطالبه بالوساطة. أما إثيوبيا، فهي ترفض اللجوء مجدداً بعد جولة مفاوضات واشنطن، إلى الرقابة أو الوساطة السياسية، بحجة أن القضية فنية فقط. من جهتها، تخشى مصر استمرار إهدار الوقت دون اتفاق نهائي ملزم. وأعلنت إثيوبيا قبل أيام، عن بدء توليد الكهرباء من السد خلال أكتوبر/تشرين الأول المقبل، حيث تسمح كمية المياه المخزنة حالياً بسهولة، بتوليد الكهرباء بحسب المخطط المحدد سلفاً، والذي ينطمن توليد نحو 750 ميغاواط من وحدتين مكتملتين الآن لإنتاج الكهرباء.

دعا التقرير إلى تسريع المبادرة الجزائرية المعطلة

تحاول مصر تعويض الضرر بالمشاريع الفنية المتاحة (فرانس برس)

قضية

الخلافات الليبية

محاولات إقليمية لاحتواء القديم منها والمستجد

تكبر الخلافات بين الأطراف الليبية وحتى بين مكونات السلطة التنفيذية؛ المجلس الرئاسي والحكومة، في الوقت الذي ينصب فيه الاهتمام الدولي والإقليمي على مسألة إجراء الانتخابات

طرابلس ـ العربي الجديد

تزداد الأوضاع الليبية تعقيداً مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المحدد بيوم 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، فيما تُجرى أوساط دولية مساعي للتقليل من آثار الخلافات الليبية التي تنذر بانهيار العملية السياسية. ومقابل الخلافات بين مجلس النواب والحكومة، التي يرتفع منسوبها يوماً بعد آخر، وتمثل آخرها بإعلان رئاسة مجلس النواب، أول من أمس الإثنين، عن استعداد المجلس لمناقشة طلب 45 نائباً لسحب الثقة من الحكومة، الأسبوع المقبل، طفت إلى السطح أزمة أخرى بين مكونات السلطة التنفيذية التي انتخبها ملتقى الحوار السياسي في فبراير/شباط الماضي بهدف توحيد السلطة في البلاد، ولا سيما بين المجلس الرئاسي والحكومة وتحديداً وزارة الخارجية. وفي محاولة لتقريب وجهات النظر، التقى رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة، برئيس المجلس الرئاسي الدبلوماسية الليبية في الخارج، بعد مهامها سفيراً لليبيا في الولايات المتحدة، ثم إعفاء سنية غومة من منصبها سفيرةً في سلطنة عُمان، فضلاً عن إقالة صلاح الشماخي من منصبه مندوباً لليبيا لدى الجامعة العربية، وذلك على خلفية تجاوز المدة المقررة لعملهم مبعوثين دبلوماسيين والمحددة بأربع سنوات.

لكن الصدام زادت حدته بعد أن وجّه المنفي خطاباً للدبيبة أخيراً بضرورة تنسيق وزيرة الخارجية مع المجلس الرئاسي في قرارتها بل إبطاله كافة قراراتها الصادرة في هذا الصدد، ما حدا بالوزارة إلى الرد ببيان أكدت فيه أنها أعلمت المجلس الرئاسي بقراراتها وطالبته بسرعة تعيين سفراء بدلاً من المعفيين من مناصبهم. ودخل النائب العام الصديق الصور على خط الأزمة، معتبراً أن قرارات المنقوش «تعدّ تعسفاً في استعمال السلطة»، ما يضعها «تحت طائلة المساءلة الجنائية». كذلك تواجه الحكومة خلافات حادة مع رئاسة مجلس النواب بقيادة عقيلة صالح، الذي أعلن أخيراً عن تلقيه طلباً من 45 نائباً لسحب الثقة من الحكومة، وذلك بعد أسبوع من استجابة الأخيرة والمشاركة في جلسة استجواب بمقر مجلس النواب في طبرق، عقب أسابيع من الجدل بين الطرفين، رفض خلالها الدبيبة المثول أمام النواب لاستجواب حكومته، مشدداً على ضرورة طالب الأول المنقوش بـ«التريث» في اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بممثلي الدبلوماسية الليبية في الخارج، بعد قرارها بإعفاء وفاء بوقعيعيص من مهامها سفيرةً لليبيا في الولايات المتحدة، برزت الأحد الماضي وأظهرتها خطابات متبادلة بين المجلس الرئاسي والحكومة بشأن قرارات أصدرتها وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش، حول تعيين وإعفاء عدد من الدبلوماسيين الممثلين لليبلاد في الخارج. وعلى الرغم من أن المكتب الإعلامي للحكومة قال إن اللقاء بحث ملفات عدة من بينها الانتخابات ونتائج الزيارات الخارجية التي أجراها الدبيبة أخيراً، إلا أن مصدراً حكومياً رفيع المستوى كشف في تصريح لـ«العربي الجديد»، عن أن اللقاء تمحور حول الخلافات الأخيرة. ووفقاً للمصدر، فإن الدبيبة وقادة المجلس الرئاسي اتفقوا على الاستمرار في المداولة بملف السفارات والبعثات الخارجية، ومناقشة قرارات المنقوش الخاصة بإعفاء ثلاثة سفراء بالخارج.

وبدا الخلاف بين المجلس الرئاسي ووزارة الخارجية في مايو/أيار الماضي، عندما أن يحدد المجلس أسئلته قبل الجلسة. لا بل اتهم الدبيبة مجلس النواب بعرقلة عمل حكومته، على خلفية عدم اعتماده ميزانية الحكومة، فيما ردّ صالح متوعداً الحكومة بسحب الثقة منها إذا لم تستجب لطلب المثول أمام النواب لاستجوابها حول «تقصيرها في عملها».

وفي خضم هذه الخلافات، كشف المصدر الحكومي الذي تحدث لـ«العربي الجديد»، عن أن السلطات الليبية، بمختلف أجسامها، تلقت اتصالات من دول إقليمية عدة للمبادرة بالتدخل وخفض حدة الخلافات والتقليل من آثارها، لا سيما أنها تتزامن مع جدل آخر يتعلق بالقوانين اللازمة لإجراء الانتخابات، وتحديداً بين مجلس النواب، الذي اعتمد قانون انتخاب رئيس الدولة من دون التصويت عليه من قبل النواب، والمجلس الأعلى للدولة الذي يصرّ على ضرورة إشراكه في إعداد تلك القوانين.

ووفقاً للمصدر ذاته، فإن القاهرة والرباط تبدوان أكثر العواصم الإقليمية عناية بأداء دور وساطة بين القادة الليبيين، ويعكس ذلك اتصالات حثيثة تجريها العاصمتان العربيتان بمختلف القادة الليبيين لمحاولة تقريب وجهات النظر بينهم. وقد أشار وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، في مؤتمر صحافي مشترك مع المبعوث الأممي إلى ليبيا، يان كوبتش، أول من أمس الإثنين، إلى سعي بلاده إلى فتح مساحة حوار بين الليبيين.

لكن بحسب قراءة الأكاديمي الليبي وأستاذ العلوم السياسية، عيسى الغزوي، فإن الوساطة المغربية ستقتصر على ترتيب لقاء بين رئيسي مجلسي الدولة والنواب، عقيلة صالح وخالد المشري، في إطار تقريب وجهات النظر وإنهاء الخلافات حول التشريعات اللازمة للانتخابات. وإن يرى الغزوي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الجهود المغربية مهمة في هذا الصدد، إلا أنه يرجح أن «تكون الوساطة المصرية أكثر نجاعة، بحكم أن دراية القاهرة بتفاصيل الملف الليبي أوسع»، معرباً عن اعتقاده بأنها قد «تكون أكثر كثافة من خلال التوسط بين الدبيبة وصالح، وربما تنجح في إقناع الدبيبة واللواء المتقاعد خليفة حفتر بالتلاقي أيضاً».

من جهته، وعلى الرغم من موافقته على أهمية الدور المصري، خصوصاً بعد اختيار السفير الأميركي لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند، القاهرة مكاناً للقاء حفتر وصالح في وقت سابق، إلا أن الصحافي الليبي سالم الورفلي، يرى أن «للمغرب دوراً مهماً أيضاً»، موضحاً أن «انخراطه الحالي يسمح بموازنة الأدوار الإقليمية في الملف الليبي، خصوصاً أن الرباط لا تزال تحافظ على حيادها وعلاقتها بكل الأطراف الليبية».

ويضيف الورفلي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الاهتمام الدولي حالياً ينصب على الانتخابات، لذا ما يقوم به المغرب له أولوية لدى المجتمع الدولي، والفرق كبير بينه وبين مصر التي لن يحبذ رئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري أن تكون المستضيفة للقائه بعقيلة صالح». ويرى الورفلي أن «الدور المصري تتعلق أهميته بعمق الخلافات الليبية التي بدأت تُبرز انقساماً جهوياً»، مضيفاً أن «أزمة السفارات تبيّن جانباً من هذا الانقسام الخطير، فالسفراء الثلاثة الذين أقالتهم المنقوش من شرق ليبيا موالون بشدة لعقيلة صالح وحفتر، ولا يبدو أن معارضة المنفي لقرارات إقالتهم بعيدةً عن الانحياز الجهوي».

اللقاء الدبيبة بالمنفي ونائبيه يوم الأثنين (حازم تركية/الأناضول)

شرق غرب

«العدالة والتنمية» التركي: العلاقات مع مصر تشهد تطبيعاً

قال المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية التركي عمر جليك (الصورة) إن العلاقات بين تركيا ومصر تشهد تطبيعاً في الوقت الراهن، مشيراً إلى بدء محادثات ثنائية حول التطورات في ليبيا وسورية والعراق وفلسطين وشرق المتوسط. وأضاف خلال مؤتمر صحافي عقده مساء أول من أمس الإثنين في مقر الحزب بالعاصمة أنقرة: «نحن سعداء بهذا. مصر هي أحد الشركاء المهمين لبلدنا».

(الأناضول)

بوتين يخضع للعزل الذاتي

كشف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الثلاثاء، عن خضوعه للعزل الذاتي بسبب حالات إصابة عدة بفيروس كورونا في محيطه. وأوضح المكتب الصحافي للكرملين في بيان، أن بوتين أفاد أثناء اتصال هاتفي مع نظيره الطاجيكي إمام علي رحمون بأنه «نظراً لتسجيل حالات إصابة بكورونا في محيطه، يتعين عليه الالتزام بنظام العزل الذاتي لفترة ما، وبالتالي فإنه سيشارك في اجتماع لمجلس منظمة معاهدة الأمن الجماعي، واجتماع لمجلس قادة منظمة شنغهاي للتعاون، والاجتماع المشترك لقادة الدول الأعضاء بالمنظمتين، المقرر عقدها جميعاً في العاصمة الطاجيكية دوشنبه هذا الأسبوع، بنظام مؤتمر الفيديو».

(العربي الجديد)

السجن 53 عاماً لأميركية أدينت بتفجير مسجد

أصدرت محكمة أميركية، أول من أمس الإثنين، حكماً بالسجن 53 عاماً على زعيمة مليشيا أدينت بتفجير مسجد خارج مينيابوليس عام 2017، استهدف الجالية الصومالية التي كانت ترتاده، من دون أن يؤدي ذلك لوقوع ضحايا. وقالت وزارة العدل الأميركية في بيان، إن «إميلي كلير هاري (50 عاماً)، حُكم عليها بالسجن 53 عاماً بسبب تفجير في 5 أغسطس/ آب 2017 بمركز دار الفاروق الإسلامي في بلومنغتون بمينيسوتا».

(رويترز)

ميانمار: سو تشي تعود للمحكمة

قال خين مونغ زو، محامي أونغ سان سو تشي (الصورة)، زعيمة ميانمار التي أطيح بها من السلطة، إنها عادت إلى المحكمة، أمس الثلاثاء، بعد غيابها، أول من أمس الإثنين، بسبب وعكة صحية. وأضاف في رسالة نصية، أنها «بدت (أمس) في حالة جيدة، لكنها قالت إنها ما زالت تشعر ببعض الدوار». وتواجه سو تشي اتهامات عدة، منها انتهاك قواعد مكافحة فيروس كورونا وقبول رشاوى، والتحريض على إثارة الفزع العام وانتهاك قانون الأسرار الرسمية، فيما يرفض محاموها الاتهامات.

(رويترز)

السفير البحريني يقدم أوراق اعتماده للرئيس الإسرائيلي

قدّم السفير البحريني لدى إسرائيل خالد يوسف الجلاهمة أوراق اعتماده للرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، أمس الثلاثاء. وجرى تقديم أوراق الاعتماد في مقر «رؤساء إسرائيل» بالقدس الغربية المحتلة، بالتزامن مع تقديم عدد من السفراء الأجانب أوراق اعتمادهم.

(الأناضول)

متابعة

قلق على أسرى «جلبوع» : للسجّان تاريخ في التعذيب

لا يتورّع الاحتلال الإسرائيلي عن مواصلة التنكيل بالأسرى والتكتم على حالتهم الصحية، مثيراً قلق المنظمات المحلية والأممية

رام الله ـ العربي الجديد

طالب نادي الأسير الفلسطيني، أمس الثلاثاء، اللجنة الدولية للصليب الأحمر وكافة المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان؛ بالتحرك العاجل للكشف عن مصير محرري سجن جلبوع الأربعة المعاد اعتقالهم، وطمأنة عائلاتهم. وأكد أنّ استمرار الاحتلال بمنع زيارة المحامين يؤكد أن هناك ما يخفيه وأن روايته حول مصير الأسرى الأربعة (محمود العارضة، ويعقوب قادري، وزكريا الزبيدي، ومحمد العارضة)، ستبقى محط شك. وجدد النادي مطالبته مجدداً بالضغط على الاحتلال للسماح للمحامين بزيارة الأسرى، والاطمئنان عليهم بشكل مباشر. واعتبر أن الاحتلال يتكتّم على أماكن احتجاز الأسرى ومنعهم من حقّهم في لقاء المحامين، رغم انتشار أنباء عن نقل الأسير زكريا الزبيدي مرّتين إلى المستشفى. ولفت نادي الأسير إلى أن لسلطات الاحتلال، ولا سيما للمحققين مع المعتقلين تاريخ في تعذيب الأسرى، وأن محاكم الاحتلال تساهم في اتّساع فترات التعذيب ومداها وحدّتها عبر إجراءاتها وقراراتها. وأشار في السياق إلى رفض محكمة الاحتلال الالتماس الذي قدّمه محامو الأسرى للمطالبة أول من أمس الإثنين.

وكشف النادي أنه على مدار سنوات عمله وثّق غالبية عمليات التعذيب التي يتعرّض لها المعتقلون خلال التحقيق، وكانت الأقسى والأشدّ منها في الفترة الزمنية التي تمنع فيها سلطات الاحتلال المعتقلين من اللقاء بالمحامين بقرار محكمة. وأشار إلى أن الاحتلال صعّد بعد منتصف عام 2019 من عمليات التعذيب المنهجية خلال الاعتقال والتحقيق، والتي طاولت نحو 50 معتقلاً في حينه، من بينهم الأسير سامر العربيد، والذي منع الاحتلال محاميه من زيارته والاطمئنان عليه، وبعد يومين من اعتقاله، نُقل إلى المستشفى فاقداً للوعي، مصاباً بكسور في ضلوعه، ورضوض وآثار ضرب في كافة أنحاء جسده، وفشل كلوي حاد، ولخطورة وضعه الصحي تم تنويمه ووصله بأجهزة التنفس الاصطناعي في حينه.

ميدانياً، تواصلت الفعاليات المساندة للأسرى، مساء الإثنين، واندلعت مواجهات عند حاجز الجلمة، شمال شرقي جنين، عقب مسيرة انطلقت في مدينة جنين نصرةً للأسرى وتوجهت للحاجز من دون وقوع إصابات. وأطلق فلسطينيون النار باتجاه حاجز الجلمة العسكري ثلاث مرات متفرقة بحسب مصادر صحافية. وأصيب عشرات الفلسطينيين، بينهم طلاب، بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع، في مواجهات مع قوات الاحتلال قرب الحرم الإبراهيمي بمدينة الخليل. كما أصيب العشرات من الطلاب والطواقم التدريسية لمدرسة تيسير الثانوية بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع، خلال اقتحام قوات الاحتلال للقرية، الواقعة شمالي طوباس، شمال شرقي الضفة الغربية. وألقى شبان فلسطينيون، مساء الإثنين، مفرقعات باتجاه البؤر الاستيطانية المقامة في حي بطن الهوى ببلدة سلوان، جنوبي القدس المحتلة، وسط الضفة الغربية.

واندلعت مواجهات مع الاحتلال خلال اقتحاماته لمناطق متفرقة من الضفة الغربية المحتلة، تخللها تنفيذ اعتقالات طاولت 17 فلسطينياً على الأقل، وأصيب عشرات الفلسطينيين بالاختناق بالغاز المسيل للدموع. وداهمت قوات الاحتلال فجر أمس منازل عدة في بلدة يعبد، جنوب غربي جنين، وفي الجلمة. وشنت حملات تفتيش واسعة في عدة قرى وبلدات في جنين بحثاً عن اثنين من محرري معتقل جلبوع الستة واللذين اعتقلت قوات الاحتلال 4 منهم. واعتقلت قوات الاحتلال أمس ستة فلسطينيين من بلدات دورا، ودير سامت، وكريسة، وبيت الروش الفوقا، ودير العسل، جنوبي الخليل، جنوبي الضفة الغربية، وهم: عبد الله العواودة، وشاهر الشرحة، ومراد حريبات، ومحمد حريبات، وحسين شوامرة، ونجله إسماعيل. كما اعتقلت الأسير المحرر خليل الفروخ وحمادة جرادات، من بلدة سعير، شمال شرقي الخليل.

واعتقلت قوات الاحتلال الأسير المحرر حجازي القواسمة، وهو أب لأربعة أطفال، أكبرهم أحمد (11 عاماً) وهو مصاب بالسرطان. وأظهرت صورة مؤلمة وداع القواسمة نجله خلال اعتقاله، وبالتزامن مع اعتقاله داهمت قوات الاحتلال متجره في بلدة العيزرية، جنوب شرقي القدس وعاثت بمحتوياته خراباً. والقواسمة (38 عاماً) أسير سابق وأمضى ما مجموعه 8 سنوات، بين أحكام واعتقال إداري، وهو شقيق لشهيدين وهما أحمد ومراد القواسمة. كما أن جميع أشقاء القواسمة تعرضوا للاعتقال، بينهم اثنان رهن الاعتقال ومحكومان بالسجن المؤبد وهما: حسام وحسين القواسمي.

أطلق فلسطينيون النار باتجاه حاجز الجلمة العسكري

أداة روسية لملء الفراغ العسكري الفرنسي

مرتزقة «فاغنر» في مالي

تسعى روسيا للتغلغل في القارة الأفريقية بشتى الوسائل، عبر استغلال تراجع القوى التقليدية الغربية فيها. وآخر فصول هذا التمدد، هو الحديث عن انتشار مجموعة «فاغنر» في مالي، لملء فراغ عسكري فرنسي مرتقب

تشهد مالي تطورات عدة في السنوات الأخيرة، مع تشابك المصالح الداخلية والخارجية وارتباط أمن البلاد بالجوار الإقليمي وصولاً إلى أوروبا. وعلى وقع الانقلابات المتتالية، وآخرها في 24 مايو/أيار الماضي، كانت فرنسا تُعلن في 9 يوليو/تموز الماضي، خريطة طريق تتمثل في إغلاق القواعد العسكرية الفرنسية في كيدال وتومبوكتو وتيسالي في شمال مالي، وتقليص عدد القوات الفرنسية من 5100 عنصر إلى نحو 2500 أو 3 آلاف عنصر، وأن يتم ذلك خلال الفترة بين النصف الثاني من العام الحالي وبين مطلع العام المقبل، وفقاً لإعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خلال القمة الافتراضية مع زعماء دول الساحل (النيجر، بوركينا فاسو، مالي، تشاد، موريتانيا). وأثارت مسألة إعادة الانتشار الفرنسية قلق الماليين، وتوجّسهم من احتمال تمدد «جماعة نصرة الإسلام والمسلمين»، بقيادة إياد آغ غالي، في البلاد وصولاً إلى العاصمة باماكو. ويستند غالي إلى نموذج حركة طالبان في أفغانستان، بعد أن كان أول مهنئيها بالسيطرة على البلاد، متوعّدا بمصير مماثل في مالي. إزاء هذه التطورات، كشفت سبعة مصادر دبلوماسية وأمنية، أول من أمس الإثنين، عن اتفاق وشيك سيسمح لمرتزقة «فاغنر» الروسية بدخول مالي، في خطوة تعزّز الانتشار العسكري الروسي غير الرسمي في الغرب الأفريقي. وذكرت المصادر أن باريس بدأت مسعى دبلوماسياً لمنع المجلس العسكري في مالي من تفعيل الاتفاق الذي سيسمح لمجموعة «فاغنر» بالعمل في مالي. وقال مصدر أوروبي يتابع شؤون غرب أفريقيا ومصدر أمني في المنطقة، إن ألفاً على الأقل من المرتزقة قد يشاركون في الأمر، رغم أن مصدرين آخرين توقعا أن يكون العدد أقل من ذلك، من دون تحديد الرقم.

وأفادت أربعة مصادر بأن مجموعة «فاغنر» ستحصل على حوالي ستة مليارات فرنك أفريقي (10,8 ملايين دولار) شهرياً مقابل خدماتها. وأشار مصدر أمني يعمل في المنطقة إلى أن المرتزقة سيقومون بتدريب جيش مالي وتوفير الحماية لمسؤولين كبار. ولم يتسن لوكالة «رويترز» التأكد من عدد المرتزقة الذين قد يشاركون، ولا مقابل عملهم، ولا تحديد الهدف الأساسي للمجلس العسكري الحاكم في مالي من أي اتفاق يسمح بوجودهم. من جهته، قال متحدث باسم زعيم المجلس العسكري الحاكم في مالي، إنه ليس لديه معلومات عن مثل هذا الاتفاق. وأضاف من دون إسهاب «إنها شائعات. المسؤولون لا يعلقون على الشائعات». لكن متحدثا باسم وزارة الدفاع في مالي، كشف أن «الرأي العام في مالي يؤيد المزيد من التعاون مع روسيا بالنظر للوضع الأمني الحالي، غير أنه لم يتمّ اتخاذ قرار بعد»، بشأن طبيعة هذا التعاون.

وسيوسع هذا الأمر في حال حصوله نطاق النفوذ الروسي في الشؤون الأمنية لمنطقة غرب أفريقيا، خصوصاً أن عنصرين أساسيين تورّطا في انقلاب 18 أغسطس/آب 2020، كانا من المقرّبين من روسيا، وهما مالك دياو وساديو كامارا، اللذان أمضيا عاماً كاملاً في معهد القيادة العسكرية العليا في موسكو. كما تدرّب جنود ماليون في روسيا قبل أشهر قليلة من انقلاب أغسطس. وحول النفوذ الروسي، نشرت صحيفة «أتالايار» الإسبانية، في مايو الماضي، تقريراً صادراً عن وزارة الخارجية الألمانية جاء فيه أن روسيا أبرمت منذ عام 2015 اتفاقيات تعاون عسكري مع 21 دولة أفريقية، في حين أن هذا التعاون كان في السابق سارياً مع أربع دول فقط. كما أشار تقرير ألماني آخر إلى حصول روسيا على تصاريح لإنشاء قواعد عسكرية في ست دول أفريقية، من بينها مصر والسودان. ونقلت الصحيفة في حينه عن الجنرال المالي إبراهيما ضاهرو دمبيلي قوله إن

أنصار الانقلاب يرفعون أعلاما روسية في باماكو (مايشيل كا تاني/فرانس برس)

تنتشر مجموعة «فاغنر» في 10 دول أفريقية بينها زيمبابوي

«الوجود العسكري الروسي في مالي بات وشيكاً، حتى تدعم قوات الأمن والدفاع في حربها ضد الإرهاب الذي ابتليت به البلاد ومنطقة الساحل المضطربة». وأضاف «ستكون روسيا قريباً حاضرة على الخطوط الأمامية». مع العلم أنه بعد انقلاب مايو الماضي، أحيا أنصار المجلس العسكري احتفالاً في العاصمة، أحرقوا خلاله أعلاماً فرنسية، ورفعوا في المقابل أعلاماً روسية.

ولا يُشكّل تمدد «فاغنر» إلى مالي حدثاً جديداً في الغرب الأفريقي، فقد كشف تقرير لوكالة «بلومبيرغ» الأميركية في مايو الماضي، أن المجموعة تتمركز في دولتين مجاورتين لمالي وقريبتين من العاصمة باماكو، وهما غينيا وغينيا بيساو. وذكرت الوكالة أيضاً أن عناصر «فاغنر» منتشرون في السودان، جمهورية أفريقيا الوسطى، ليبيا، زيمبابوي، أنغولا، مدغشقر، موزمبيق، وربما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأفادت بأن هدف الانتشار هو «تدريب الجيوش المحلية وحماية كبار الشخصيات أو مكافحة الجماعات المتمردة أو الإرهابية، وحراسة مناجم الذهب والماس واليورانيوم في المناطق الساخنة». ونوّهت إلى أنه «في المقابل، تحصل الشركات التابعة لفاغنر على امتيازات وتراخيص لاستغلال هذه المعادن والثروات، وتوريد أسلحة وتقنيات وخدمات عسكرية».

وأثارت التحركات الروسية معارضة فرنسا، القوة الاستعمارية السابقة بالمنطقة. ونوّهت مصادر دبلوماسية إلى أن المساعي الفرنسية تتضمن طلب مساعدة شركاء مثل الولايات المتحدة في إقناع المجلس العسكري في مالي، بعدم المضي قدماً في هذا الاتفاق، فضلاً عن إرسال دبلوماسيين كبار إلى موسكو وباماكو لإجراء محادثات. وأضافت أن فرنسا قلقة من أن يقوّض وصول مرتزقة روس عمليتها المستمرة منذ عشر سنوات لمكافحة الإرهاب والتصدي لمقاتلين، لهم صلة بتنظيمي «القاعدة» و«داعش» في منطقة الساحل بغرب أفريقيا، في وقت تسعى فيه لتقليص عملية «برخان» التي يشارك فيها خمسة آلاف جندي بهدف إعادة تشكيل القوة حتى تضم المزيد من الشركاء الأوروبيين.

ويراهن ماكرون على عملية «تاكوبا» الأوروبية، لملء الفراغ في الساحل، والتي تضم قوات خاصة أوروبية، بالإضافة إلى نحو ألفي عنصر من قوات النخبة الفرنسية «سابر»، ومن الممكن أن ينضم إليهم 1100 جندي أميركي منتشرين في المنطقة. لكن قوة «تاكوبا» لا تبلي بلاءً حسناً في أرض المعركة، ويقتصر دورها الرئيسي على تدريب القوات المحلية لدول الساحل، وكذلك بالنسبة للقوات الأميركية التي تكتفي بالتدريب وتقديم الدعم اللوجستي سواء بالنسبة للنقل أو المعلومات الاستخباراتية. وتبدو الدول الأوروبية، وعلى رأسها بريطانيا، غير متحمسة لرمي ثقلها العسكري في منطقة الساحل التي ينظر إليها كمنطقة نفوذ فرنسية، أما الأميركيون فيريدون إنهاء حربهم على الإرهاب التي استمرت لعشرين سنة في أقرب فرصة وليس التورط في مستنقع أمني جديد.

وحاولت فرنسا الاستعانة بدول إقليمية للمساعدة في ضبط الوضع الأمني، خصوصاً الجزائر، التي رعت اتفاقاً للسلام بين مجموعات الطوارق في شمال مالي وباماكو في عام 2015، لكن السلطات المالية لم تلتزم به، وهو ما يهدد بانهياره. وفي ظل ترقب الجزائر للتطورات على حدودها الجنوبية، أدرجت بنداً في الدستور الجديد في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، ينصّ على نشر الجيش في الخارج. وهو إجراء مرتبط عملياً بمالي. ويوحي السلوك الجزائري باحتمال إيلاء المزيد من الاهتمام إلى الشمال المالي، بما فيه تفعيل العلاقة مجدداً بين الطوارق والسلطات، لتوحيد الجبهة ضد المتشددين.

(العربي الجديد، رويترز)